Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

One Day Seminar

حلقة نقاش

The Palestinian Issue

القضية الفلسطينية

Strategic Evaluation 2012 - Strategic Assessment 2013

تقييم استراتيجي 2012 - تقدير استراتيجي 2013

مداخلة

قراءة في الوضع الفلسطيني وآفاقه المحتملة 2012 –2013

أ. سهيل الناطور

Crowne Plaza - Beirut - Lebanon
February 6th, 2013

فندق كراون بلازا – بيروت – لبنان
6 شباط/ فبراير 2013

قراءة في الوضع الفلسطيني وآفاقه المحتملة 2012–2013

سهيل الناطور *

موقع فلسطين في الحراك:

ما يجري في بلدان الانتفاضات العربية يطرح من جديد تعريف موقف الأنظمة من القضايا العربية، وفي المقدمة منها قضية فلسطين والصراع الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي. ما هو جوهري في هذا السياق مسار تطور هذه الانتفاضات، وتحديداً في مصر (دون إجحاف بدور بلدان عربية أخرى) من دولة الاحتلال الإسرائيلي، التي تنحدر بتسارع نحو العنصرية، ونحو ميول التطرف والعدوان، وتسعى بالتواطؤ أو بالتوافق مع الإدارة الأمريكية إلى دفع الدول العربية المعنية للتقيّد بالمعاهدات التي وقعتها مع "إسرائيل"، والالتزام بما تنطوي عليها من قيود على حساب سيادتها الوطنية.

وفي الوقت نفسه، دفع دولاً أخرى لاستئناف عجلة التطبيع مع "إسرائيل" مقابل مساعدات اقتصادية، باتت هذه الدول بحاجة لها، فضلاً عن تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، حتى لو كان ثمن ذلك عدواناً عسكرياً، بحجة درء الخطر النووي القادم من إيران، لتبقى "إسرائيل" اللاعب الرئيسي في سدّ حالة الفراغ السياسي، التي أورثتها دول الاستبداد وغيرها من بلدان المنطقة.

هنا تدور الدعاية السياسية أن الدول التي اجتاحتها هذه الانتفاضات باتت أكثر انشغالاً بأوضاعها الداخلية ومعالجة التدهور، الذي أصاب اقتصادها والخسائر التي تكبدتها، فضلاً عن التصدع الذي طرأ على هياكلها، لتبرر حاجتها إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي الداخلي، ما يدفعها إلى الانكفاء، وإلى تراجع الاهتمام بالقضايا العربية وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية. وبالرغم من صدمة مصر بقيادة الأخوان المسلمين بالحفاظ على اتفاق كامب دايفد، فإن الشعوب التي انتفضت وثارت، وخرجت تنادي بالخبز والكرامة والعمل والحقوق والمساواة في المواطنة والديموقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية، لا زالت تعرب في الوقت نفسه عن غضبها وسخطها على التبعية السياسية والتجاوز على سيادتها الوطنية... هذه الشعوب تدرك أن التقدم على طريق تحقيق هذه الأهداف يؤثر ويتأثر في آن، بمدى التقدم الذي تحرزه نضالات الشعوب في المحيط العربي وفي المقدمة فلسطين.

---

* سهيل الناطور: عضو اللجنة المركزية للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين.

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14 بحوالي ستة شهور، دعت الولايات المتحدة إلى مؤتمر دولي في أنابوليس في 2007/11/27، استأنف تحت سقفه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي المفاوضات المباشرة، على أن تختتم مع انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي بوش الابن في 2009/1/20. وبدا الخلاف واضحاً بين الطرفين، ففي الوقت الذي عدّ فيه المفاوض الفلسطيني السقف الزمني للمفاوضات ملزماً للوصول إلى اتفاق حول قضايا الحلّ الدائم، رفضت حكومة أولمرت مثل هذا التفسير، ورفضت أن تقدم أي تعهد بذلك. دارت المفاوضات التي أطلقها مؤتمر أنابوليس في حلقة مفرغة، وعجزت عن تحقيق أي اختراق جوهري، بل انتهت نهاية دموية، حين شنّت "إسرائيل" حملة "الرصاص المصبوب" (2008/12/28–2009/1/18) على قطاع غزة، والتي واكبت رحيل إدارة بوش.

استغلت "إسرائيل" حالة الانقسام الفلسطيني، وما ولدته من ضعف وتفاقم الاختلال في موازين القوى، التي حكمت العملية التفاوضية، لمواصلة وتصعيد سياسة الأمر الواقع على الأرض وتكريسه كمرجعية للعملية التفاوضية بديلاً لقرارات الشرعية الدولية.

وتعمّدت تشديد القيود على حركة المواطنين، وتصعيد وتيرة الاقتحامات والاجتياحات وحملات الاعتقال ومداهمة المؤسسات والمصالح التجارية وإغلاقها ومصادرة ممتلكاتها، ما أدى إلى إضعاف، بل هدد بتقويض مكانة السلطة الفلسطينية ومصادرة صلاحياتها.

تموّج السياسة الأمريكية وضغوطها، ورخاوة محصلة السياسة العربية الرسمية واستجابتها للضغوط الأمريكية، شكلت مجتمعة البيئة الملائمة، والدافعة، لسياسة فلسطينية رسمية ذات سمة دفاعية سلبية، اعتمدت عملياً، بالرغم من غزارة الكلام عن المقاومة الشعبية، استراتيجية ثنائية المسار:

مسار أول، يعتمد البناء المؤسسي والاقتصادي تحت مظلة الضبط والسيطرة الأمنية، وهو ما مثله برنامج الحكومة الثالثة عشرة برئاسة سلام فياض، وهو برنامج غاب فيه الحد الأدنى الفاصل بين الوهم والحقيقة في الإطار السياسي، يقوم على الرهان الخاسر على إمكانية بناء مؤسسات بمستوى مؤسسات الدولة في ظلّ الاحتلال، باعتبارها رافعة أساسية لإنهائه.

ومسار آخر، يعتمد على الرهان على المفاوضات (حتى بالشروط الأمريكية)، والمثابرة عليها ومعالجة تعثرها بمواصلتها إلى أن ينغلق الأفق أمامها.

لقد أثبتت التجربة أن هذه الاستراتيجية عاجزة عن استنهاض عناصر القوة الفلسطينية المباشرة، أي القوة الذاتية، وعناصر القوة الاحتياطية، أي شبكة التحالفات والعلاقات الخارجية،

بل تجعل مثل هذه الاستراتيجية الحالة الفلسطينية مكشوفة على الضغوط العربية والأمريكية بخاصة، ومحكومة بهاجس وتخوف دفع الثمن وجني الخسائر في حال عدم الاستجابة لهذه الضغوطات.

في ظّل انسداد المسار التفاوضي تمّ التقدم إلى مجلس الأمن الدولي، في أيلول/ سبتمبر 2011 بطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على حدود الـ 67 إلخ. ومما لا شكّ فيه أن الجانب الفلسطيني، كان يدرك الأهمية القانونية والسياسية لمقعد دولة فلسطين في الأمم المتحدة، مع الاعتراف بحدودها وعاصمتها، وبكون أراضيها محتلة وليست "متنازعاً عليها".

لقد فشلت هذه المحاولة، وفشلها تتحمل مسؤوليته الإدارة الأمريكية بشكل رئيس، نظراً للدور الذي لعبته في التحريض ضدّ الطلب الفلسطيني، والضغوط التي مارستها على الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

فشل محاولة سنة 2011، في دخول الأمم المتحدة، تبعه جمود سياسي بانتظار دورة الجمعية العمومية في سنة 2012، حين جرى التأكيد على عزم القيادة الفلسطينية التقدم بطلب عضوية دول مراقبة، أي بتجاوز مجلس الأمن والفيتو الأمريكي، ومن خلال التوجه مباشرة إلى الجمعية العامة، حيث تتوفر الأغلبية المطلوبة للموافقة على الطلب الفلسطيني.

هذا ما تحقق بالفعل في 2012/11/29، حيث قررت الجمعية العامة (بموافقة 138 دولة وامتناع 41 واعتراض تسع دول: "إسرائيل" والولايات المتحدة وكندا وتشيكا وأربعة دول مجهرية في المحيط الهادئ) منح فلسطين وضع "دولة مراقب" في "منظومة الأمم المتحدة"، دون المساس بالحقوق والامتيازات المكتسبة ودور م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة والممارسة.

إن نيل وضع "دولة مراقب" في "منظومة الأمم المتحدة" خطوة ذات أهمية سياسية وقانونية، إذ تسهم في توسيع دائرة الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وبدولة فلسطين: كما أن هذه الخطوة تمكّن من خلال التوقيع على مواثيق عالمية ومنها نظام روما الأساسي من الانضمام إلى "محكمة الجنايات الدولية، ما يسمح بمقاضاة "إسرائيل" ومحاسبتها، كدولة ومسؤولين سياسيين وعسكريين، على جرائمها وانتهاكاتها للمبادئ والأصول والقواعد الناظمة للاحتلال، بحسب ما تقرره الشرعية الدولية والقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان والقوانين المتفرغة منها... وإلى هذا، فإن العضوية المراقبة لدولة فلسطين تمنح أراضيها مكانة "الأراضي المحتلة"، وتسقط صفة "الأراضي المتنازع عليها" التي أضفتها عليها اتفاقيات أوسلو.

إن تجربة تعامل الفريق الفلسطيني المفاوض مع فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الجدار سنة 2004، ومع تقرير جولدستون حول انتهاكات وجرائم حرب "إسرائيل" إبان حملة "الرصاص المصبوب" سنة 2009، لا تشكل المثال المطلوب اتباعه في التفاعل مع نيل عضوية فلسطين في الجمعية العامة، أو النموذج المنشود لمتابعة الهجوم السياسي الدبلوماسي ضدّ الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، بما في ذلك مشاريع الاستيطان وأنشطته في الضفة الفلسطينية وشرقي القدس المحتلة.

الانقسام:

إن استمرار حالة الانقسام تشتت الجهود، وتبعثر الإمكانيات وتفقد النضالات الفلسطينية اتجاهاتها السليمة وتغرقها في صراعات داخلية، تتدرج في إطار من التهالك على السلطة والمكاسب على خلفية خيارات سياسية واستراتيجية متباينة. لقد نشأت في هذا الخضم فئات اجتماعية لدى الطرفين، في رام الله وغزة، اعتاشت على الانقسام، وبنت لنفسها على قاعدته مصالح فئوية.

ففي القطاع ازدهرت تجارة الأنفاق والتهريب تحت غطاء المقاومة؛ لذلك لا يبدو غريباً أنه في الوقت الذي تشتد فيه الأزمات الاقتصادية في القطاع، وترتفع نسبة العاطلين عن العمل، وتتسع أعداد الفقراء ومن هم دون خط الفقر... في هذا الوقت تنمو شريحة من أصحاب الملايين، اغتنت من سياسة التهريب وتجارة الأنفاق واحتكار المواد الغذائية والمحروقات وغيرها من المواد الضرورية للحياة. أما في رام الله، فقد غابت رقابة الجسم التشريعي على أداء الحكومة والإدارات والأجهزة، واستشرت سياسة التضييق على الحريات، وتدخّل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية، ومنع التجمعات العامة، والتحركات الشعبية، بذريعة قطع الطريق على أنصار حماس للاندساس وزرع الفتنة في الصفوف.

عقبات أمام إنهاء الانقسام:

إنهاء الانقسام، منذ لحظة وقوعه، شكّل واجباً وطنياً على القوى الوطنية والمخلصة كافة. لقد أثمرت الجهود الوطنية الفلسطينية، وبالتعاون مع القاهرة، في بلورة وثيقة للمصالحة أطلق عليها اسم "الوثيقة المصرية". غير أن الملاحظ، أنه في الوقت الذي ينجح فيه الحوار الوطني الشامل في بلورة مواقف وسياسات توحيدية، تضع حداً للانقسام وتنهيه، تعود الحالة الفلسطينية خطوات

إلى الوراء، عندما ينتقل الحوار من صيغته الوطنية الشاملة إلى صيغته الثنائية، التي تجمع بين فتح وحماس؛ لذلك بقيت ورقة المصالحة المصرية معلقة في الهواء، تلقى معارضة بشكل خاص من حماس، إلى أن تبلور الوضع الفلسطيني في ملحاحيته الوطنية لعقد لقاء وطني شامل.

تمّ فيه توقيع "اتفاق المصالحة" في 2011/5/4، وأعيدت الحياة، على ضوء ذلك، للهيئة الوطنية العليا التي تشكلت بقرار من مؤتمر القاهرة للحوار الوطني سنة 2005، وتضم رئيس أعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامين بمن فيهم حماس والجهاد، ورئيس المجلس الوطني وشخصيات مستقلة متوافق عليها، وهيئة متفرعة عنها أن تخطو خطوة مهمة بإنجاز مسودة قانون لانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، بنظام التمثيل النسبي الكامل، وأن تتقدم بالحوار خطوة من أجل تعميم هذا النظام على القوانين الانتخابية كافة (مجلس التشريعي، اتحادات شعبية ونقابات...).

الحوار الوطني الشامل لا بدّ أن يقوم على قاعدة الربط بين تجاوز الانقسام واستعادة الوحدة، وبين ضرورة إنجاز إصلاح ديموقراطي في مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، عبر اللجوء إلى الانتخابات وفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل، الذي يكرس الشراكة الوطنية، ويلغى نظام المحاصصة، ويسقط حالة الاستقطاب الثنائي، ويفتح الباب لتمثيل القوى كافة، وفقاً لنفوذها في الحركة الشعبية وفي الشارع.

الإصلاح الديموقراطي الذي يكرس مبدأ المواطنة دون تمييز ويفتح باب الوظيفة العامة على أسس مهنية وعلى قاعدة الكفاءة وليس الموالاة، بعيداً عن المحاباة الحزبية والعشائرية والجهوية، ويكرس مرجعية الأجهزة الأمنية ممثلة بمراجعها المختصة، كما يكرس الفصل بين السلطات وتوزيع وتكامل الصلاحيات والمسؤوليات والمهام في آن واحد، بين مؤسسات السلطة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ويحصن موقع اللجنة التنفيذية في م.ت.ف المرجعية السياسية العليا للسلطة الفلسطينية.

حركت حملة "عمود السحاب" (14-2012/11/21) أجواء ضاغطة لاستعادة الوحدة الداخلية، واستكملت هذه الأجواء، لا بل تعززت بالوجهة نفسها، بعد نيل دولة فلسطين العضوية المراقبة في الأمم المتحدة. إن هذا التلاقي في الموقف ووحدته بين مختلف مكونات الحالة الفلسطينية (حركة جماهيرية + قوى المجتمع المدني + القوى السياسية)، يوفر شروطاً متقدمة لاستئناف العمل على سكة تجاوز الانقسام بروحية جديدة وأفق واعد، يستكمل صمود القطاع وإنجاز الأمم المتحدة باستعادة الوحدة.

تداخل الأزمتين السياسية والاقتصادية – الاجتماعية:

لا زالت حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني قائمة، وإذا كان للوضع السياسي والتطورات السياسية دور في حركة الاحتجاج في ظلّ إدراك الرأي العام لكوارث الاستيطان الزاحف ولانسداد آفاق التسوية السياسية ودخول المشروع الوطني في مأزق استراتيجي، فقد كان للوضع الاقتصادي – الاجتماعي دوره في وصول حالة الاحتقان إلى حافة الانفجار.

لم تشهد المناطق الفلسطينية احتجاجات مطلبية، كتلك التي رافقت الحراك الشعبي في أيلول/ سبتمبر 2012، لا من حيث الحجم، ولا من حيث الاتساع. حركات الاحتجاج والانتفاضات الشعبية الفلسطينية كانت في العادة موجهة بالدرجة الرئيسية ضدّ الاحتلال وسياساته وممارساته. اختلف الوضع في أيلول/ سبتمبر حين تداخلت العوامل السياسية – الوطنية مع العوامل الاجتماعية – الاقتصادية، ولم يعد الرأي العام يستطيع التعايش مع مشروع سياسي وطني في حالة تراجع ولا مع سياسة اجتماعية – اقتصادية تقوده إلى مزيد من الإفقار والبطالة وتدهور في مستوى المعيشة وإلى أزمات اقتصادية ومالية بنيوية.

لقد ظهرت السلطة الوطنية على حقيقتها كسلطة وظيفية تسيطر جزئياً على نحو 18% من أراضي الضفة، ولا تسيطر على الموارد والحدود والمعابر ولا على الاقتصاد، وليس باستطاعتها التحكم بفعل دورها الوظيفي المرسوم في حركة السوق أو الأسعار المرتبطة أساساً بمؤشرات ممر إجباري للسوق والأسعار في الأراضي الفلسطينية، فالمواطن الفلسطيني يشتري بأسعار السوق الإسرائيلية، بالرغم من أن معدل الدخل في "إسرائيل" أربعة أضعاف معدل الدخل للمواطن الفلسطيني.

ومع انفجار فقاعة الأزمة المالية وفقاعة الأسعار، وعدم قدرة السلطة على دفع رواتب الموظفين واستجابتها التلقائية لآليات حركة الأسعار في "إسرائيل"، تبدد الوهم، الذي حاولت الحكومة ترويجه في أوساط الرأي العام بأن الفلسطينيين على "موعد مع الحرية" سنة 2011، وعلى "موعد مع التحرر من مساعدات الدول المانحة" سنة 2013، وتبدد وهم بناء "مؤسسات الدولة" في ظلّ الاحتلال.

لقد فتحت الحكومة على امتداد الأعوام الثلاثة الماضية شهية المواطن على وضع معيشي أفضل بشكل عام، وضع معيشي أفضل من الوضع المعيشي الصعب في قطاع غزة بشكل خاص، ليصحو الرأي العام على وضع معيشي يتدهور دون توقف، بفعل ارتهان الاقتصاد

الفلسطيني، لقيود اتفاقيات أوسلو وقيود مساعدات الدول المانحة، ودخوله في تباطؤ اقتصادي فاقمته تدابير التقشف العرجاء، وزيادة الضرائب على نحو غير متوازن، وهي تدابير مستوحاة من توجيهات البنك الدولي، بإلقاء أعباء ومسؤوليات التنمية على قطاع خاص، يعمل في دائرة ضيقة دون حدّ أدنى من إجراءات الحماية.

خلاصات:

أبرز دروس معركة الصمود في قطاع غزة ومعركة مقعد فلسطين في الأمم المتحدة:

بالرغم من كلّ مظاهر الضعف التي تعتريها، تختزن الحالة الفلسطينية في صفوفها ما يكفي من الطاقات السياسية والكفاحية، لإحداث اختراق وتحقيق إنجازات نوعية، بما يحد من قدرة العدو على الفعل، ويثلمها في بعض الأحيان، ويلحق به خسائر سياسية ومادية مؤثرة، بالرغم من كلّ ما يتوفر له من علاقات ودعم دوليين، وإسناد لا يتوقف من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من ترسانته العسكرية الهائلة.

حدثان كبيران أكدا هذه الخلاصة، وأعادا لها الاعتبار، ومنحاها أبعاداً جديدة هما: معركة الصمود في القطاع في مواجهة حملة الترويع الإسرائيلية المسماة "عمود السحاب" والفوز في الأمم المتحدة بمقعد مراقب لدولة فلسطين، بحدود ما قبل الـ 67. لقد رسم هذان الحدثان للقضية الفلسطينية صورة جديدة، باعتبارها واحدة من القضايا المدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي، وفتحا أفقاً جديداً للنضال الوطني الفلسطيني وأكدا بالملموس الحاجة لاعتماد استراتيجية جديدة، وتمثلت النتائج الإيجابية لهذين الحدثين بما يلي:

- رفعت السقف السياسي، حيث أثبتت قدرة الجانب الفلسطيني على الرد على العدوان، وتهديد العمق الإسرائيلي بالنيران، وحيث نجح في عقد اتفاقية لوقف النار مع العدو، هي الأولى من نوعها بالتزاماتها القائمة على قاعدة "تهدئة مقابل تهدئة"، بديلاً لسياسة "التهدئة من جانب واحد" التي كانت معتمدة سابقاً.

أوقفت هذه التهدئة العدوان الإسرائيلي على شعبنا، دون أن يساورنا أدنى شكّ في أن الاحتلال لن ينتهك هذه التهدئة، ولن يفتقر للذرائع ليتجاوزها، إلا أن هذا لا يلغي أهمية ما حققته المقاومة، خاصة وأنها أفشلت، عبر ردها الدفاعي هدف العدو في استعادة "هيبة قوة الردع"، لا بل أنشأت قوة ردع فلسطينية، نسبياً، في مواجهة وسائل الترويع الإسرائيلية.

● رفعت السقف السياسي حين أكد شعب فلسطين أن المفاوضات العقيمة بصيغتها الراهنة، ليست هي الخيار الوحيد المتاح، وأن بالإمكان اعتماد خيارات بديلة تعود على القضية الفلسطينية بفوائد ومكاسب.

فإلى جانب الصمود الرائع في القطاع، شكل الاختراق الدبلوماسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة خياراً جديداً، ميدانه العمل الدبلوماسي في سياسة هجومية، تستجمع عناصر القوة في المجتمع الدولي، من خلال الانتساب إلى المواثيق والوكالات والمؤسسات الدولية، ذات الصلة بما فيها محكمة الجنايات الدولية، ومحكمة لاهاي، وسواها، وما يعزز الموقع الدولي للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية شعب تحت الاحتلال، وما يعزز قدرة الحالة الفلسطينية على عزل العدو دولياً، وإعادة تقديم "إسرائيل" كدولة احتلال استيطاني، عنصري، تزعم الديموقراطية وتدعيها ولا تمارس سوى القتل والاعتقالات الجماعية ومصادرة الأراضي ونهب الثروات وتدمير مقومات بناء الاقتصاد الفلسطيني والدولة المستقلة وحقّ العودة.

إن وقوف 138 دولة في العالم، إلى جانب حقّ شعب فلسطين في دولة مستقلة ليس مجرد مقعد لفلسطين في الأمم المتحدة، بل بداية لمرحلة سياسية جديدة تتطلب اعتماد إستراتيجية جديدة (بديلة). كما أن اقتصار رفض الاعتراف بدولة فلسطين، إذا ما استثنينا "إسرائيل"، على ثماني دول من أصل 188، يبيّن مدى عزلة واشنطن حيال القضية الفلسطينية ومدى الإحراج، لا بل الضرر الذي يتسبب به هذا المسلك السياسي والأخلاقي المعيب للقوة العظمى الأولى كونياً، الذي يضعها و"إسرائيل"، وحدهما عملياً، في مواجهة دول العالم بأسره.

● أعادت الزخم إلى الحياة السياسية في الشارع الفلسطيني، وأعادت لقواه السياسية وشرائحه الاجتماعية روح الوحدة الداخلية، بالرغم من الانقسام القائم بتداعياته السلبية المعروفة، وأثبتت أن الحالة الشعبية الفلسطينية لن تتردد في شقّ طريقها نحو الانتفاضة ضدّ العدو، حين يتوفر لها سقف سياسي مقنع وأسلوب قيادي يتسم بوضوح الرؤية والأهداف، ومقاومة مسلحة تتصدى للأعمال العدوانية، وسياسة دبلوماسية ذات طابع هجومي.

إن حالة الاحتقان في صفوف الحالة الشعبية، والتي انفجرت في بعض مظاهرها في أيلول/ سبتمبر 2012، إنما تكمن بجانب رئيسي منها في الشعور الوطني العام، على مستوى الشارع، بالافتقار إلى سياسات عملية تخرج الحالة السياسية الفلسطينية من مأزقها، الذي يتفاقم يوماً بعد يوم.

- استقطبت مرة أخرى، من خلال قدرتها على الفعل الاهتمام الدولي والإقليمي والعربي، واستطاعت أن تقدم نفسها طرفاً مقرراً وفاعلاً، ما يعني أن قرار موقع القضية الفلسطينية على جدول أعمال العالم والمنطقة قرار فلسطيني قبل أن يكون قراراً آخر، وأن العالم يتعامل مع القضية الفلسطينية كما تقدم الأخيرة نفسها.
- أسقطت مقولة انشغال الحالة العربية بشؤونها الداخلية على حساب انشغالها بالقضية الفلسطينية، التي أثبتت، مرة أخرى، أنها المدخل الرئيسي للتصدي للسياسة الإسرائيلية العدوانية – التوسعية، وأنها ميدان اختبار لصدقية المواقف والسياسات الأمريكية والأوروبية والإقليمية في المنطقة، لقد كشفت معركة غزة واختراق الأمم المتحدة حقائق السياسة الأمريكية في المنطقة، المتوزعة ما بين تأييد الحراك الشعبي العربي، في إطار سياسي يستجيب لمصالحها (بما في ذلك الانحياز إلى جانب الإسلام السياسي بسياسته المجافية للديموقراطية) كما والانحياز الفاقع لـ"إسرائيل".
- وأخيراً وليس آخراً، أكدت التجربة أن الحالة الفلسطينية كان بإمكانها أن تدير المعركة بشكل أفضل وأن تحقق مزيداً من المكاسب، لو أنها لم تكن تعاني الانقسام. لقد سادت الوضع الفلسطيني حالة من التصالح المؤقت، الملتبس في مضمونه، وبإمكان الحالة الفلسطينية أن تكون أكثر ثباتاً لو أنها كانت تعيش وحدة داخلية، تجمع تحت سقف استراتيجيتها السياسية ما جمعته في معركتي غزة والأمم المتحدة: مقاومة مسلحة، هجوم دبلوماسي وسياسي، حركة شعبية في الميدان، وتأييد دولي وإقليمي وعربي.